جامعة القاهرة

كلية الحقوق

أهداف ومجالات السلطة
وأثرها علي
الحقوق والحريات العامة
دراسة مقارنه

رسالة دكتوراة مقدمة من :

طارق عبد الموجود الزمر

لجنة المناقشة والحكم :

أ . د / محمود عاطف البنا مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

المستشار / طارق عبد الفتاح البشري عضواً

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة سابقاً

أ . د / عبد العزيز فتحي سمك عضواً

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

أهداف ومجالات السلطة
وأثرها علي
الحقوق والحريات العامة
دراسة مقارنه

رسالة دكتوراة مقدمة من :
طارق عبد الموجود الزمر

لجنة المناقشة والحكم :

أ . د / **محمود عاطف البنا** مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

المستشار / **طارق عبد الفتاح البشري** عضواً

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة سابقاً

أ . د / **عبد العزيز فتحي سمك** عضواً

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

- إلي شهداء الأمة الإسلامية في فلسطين والعراق وأفغانستان وكشمير والشيشـــان والفلبين ولبنان والسودان .
- إلي شهداء الصحوة الإسلامية الذين باعوا حياتهم رخيصة علي طريـــق عـــودة الحكم الإسلامي الرشيد .
- إلي الآلاف السجناء في كل بقعة من بقاع العالم ، الذين ضحوا بأعمارهم فـــي سبيل نصرة الإسلام وأمته وقضاياه .
- إلي العلماء الشوامخ والرموز المضيئة التي أنارت لنا الطريق ، وأخص بالذكر الإمام الماوردي والإمام الجويني والإمام الغزالي والإمام ابن تيمية والإمام ابن قيم ، الذين أدين لهم بتكوين المفاهيم الأساسية للرسالة .
- إلي علماء ورموز وقادة الصحوة الإسلامية المعاصرة ، الذين يبذلون كل حياتهم في سبيل توجيهها وتسديدها وترشيدها .
- إلي أبي وأسرتي الذين أصروا علي إتمام هذه الرسالة ، برغم الصعاب والعقبات ، وبذلوا في سبيل ذلك مشواراً طويلاً ، بالوقوف أمام ساحات القضـــاء حتـــى يسمح بتسجيل الرسالة ، والسعي لتوفير كل احتياجات ومستلزمات البحث فـــي ظروف شاقة وأوقات عصيبة .

الشكر والتقدير

- إلي الاستاذ الدكتور محمود عاطف البنا ، الذي أثبت أن الأستاذية لا تقف عند حدود التعليم داخل الجامعات ومدرجات الكليات ، بل هي موقف يتجاوز ذلك كله .. موقف يدافع عن الحق في التعليم والحق في البحث حتي خلف جدران السجون .. موقف يدعم حق التعبير مهما كانت الظروف .. موقف مع ومن أجل حقوق الإنسان وإلا لما كانت كلية الحقوق ، وعلي هذا فقد أبدي موافقته علي الإشراف علي الرسالة يوم أن أرسلت إليه طالباً ذلك ، ووقف معي ما يقرب من عامين مدافعاً عن حقي في التسجيل ، إلي أن حصلت علي حكم قضائي يمكنني منه ، ثم لم يبخل علي بعد ذلك بنصحه وملاحظاته القيمة التي أفدت منها كثيراً .
- إلي جميع أخوتي الذين رافقوني بسجنيّ ليمان أبو زعبل وليمان طرة سنوات إعداد الرسالة ، علي ما أمدوني به من كتب ومراجع ، وما وفروا من المناخ الملائم للبحث ، الذي تحول كل ظروف السجن دونه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

تشهد الساحة الدولية منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين تحولات جارفة اتسع مداها ليشمل كل الأرجاء، وبلغ عمقها مبلغاً يجعلها تحاول أن تنال من كل الموجودات. ثم جاءت تفجيرات سبتمبر لتعطى قادة هذه التحولات ذريعة كبرى وقوة دفع هائلة انطلقوا من ورائها وتحت مظلة صدام الحضارات مستغلين الفراغ الكبير على الساحة الدولية بهدف بناء امبراطورية أمريكية تحكم العالم وحتى نهاية التاريخ وفى هذا الإطار أصبحت الليبرالية هي النموذج الذي يجب على كل الأمم إن تخضع له وإلا وصفت بالرجعية والتخلف . ولم لا وقد خرج هذا النموذج لتوة منتصراً بعد أن سحق النموذج الاشتراكي الشيوعي ؟!

وإذا انتقلنا إلى عالمنا العربى والإسلامى لوجدنا أنظمة سياسية تنتقل من أزمة إلى أزمة أشد منها : فبعد انقضاء حقبة الاحتلال الأوروبي المباشر، جاءت مرحلة ما سمى بالاستقلال لتحمل آمالاً عريضة فى التنمية والتحديث ، ولم يخرج منها إلا وهو صفر اليدين . لا هو حقق التنمية ولاهو اتجه ولو خطوة واحدة نحو التحديث.

ثم ها هو اليوم مدعو إلى القفز نحو مرحلة ما بعد الحداثة — برغم أنه لا يزال يرزح في أغلال التحديث — وهو مدعو وفق ذلك للانسلاخ الكامل من هويته التىعوقت تنميته !! وأهدرت جهود تحديثه!! ولهذا فإن الواجب يقتضيه أن ينبذ كل صلة بينه وبين الإسلام — وبالأخص نظامه السياسي - والبديل السحري الذي يجب أن يتسلم كل مفاتيح المجتمع هو البديل الليبرالى بتداعياته السياسية والاقتصادية والثقافية [1]

والحقيقة التي لا تكاد تخطئها العين: أن الولايات المتحدة وحلفاءها إنما يسعون إلى تطوير هيمنتهم علىالعالم، وأن العالم العربى والإسلامى هو أهم منطقة تؤمن هذا الهدف ، كما أنها بالفعل أكثر مناطق العالم انكشافاً أمام الغزو الخارجى. فضلاً عن أن الإسلام والذي لا يزال دين المنطقة — لا يزال هو الهاجس المؤرق لكل مراكز صنع القرار فىالغرب، " كما أن حضارة الغرب كما يقول المؤرخ الانجليزى تويتبى Toynbee

---

١- " فالشرق الأوسط (كما يقولون) على مفترق طرق وأمام خيارين رئيسين، إما الأصولية الإسلامية، وإما الليبرالية الغربية " برنارد لويس Bernard lewis وماريتن إنديك Marten Indek ، عن محمد أبو رمان الفكر السياسى الامريكى ، مجلة البيان ، العدد ٢٠٥ ، رمضان ١٤٢٥ هـ : ص ٩٨

تبحث دائماً عن عدو لكى يشبع النفسية الغربية التى بنت فلسفتها فى البقاء على الصراع والتحدى " [1] وهو ما توجهه اليوم بقوة نحو العالم الاسلامى بعد انهيار العالم الشيوعي.

وفى إطار مشروع الهيمنة الذي يهدف إلى حكم العالم لقرون عديدة جديدة ، نجد أن أحد أهم اسباب تحقيقه هو تعميم النموذج السياسى الليبرالى الذى يرمز إلى انتصار الثقافة الغربية ويضمن تفوقها وتفردها. كما يؤمن منطق التبعية.

وفى المقابل فإن التجربة تؤكد أن فقدان القدرة على المقاومة فى عالمنا العربى و الإسلامي إنما ترجع بالأساس إلى مدى استسلام أبنيته السياسية للغزو الغربى . ومدى نبذها للإسلام. وهو ما تقطع به تجربة الدولة العثمانية والقطر المصري خلال القرنين الماضيين.

كما أن المؤشرات الأولى لفرص الليبرالية فى هذه الحقبة ــ كما فى افغانستان والعراق ــ عن طريق الاحتلال العسكري وقهر الشعوب وإذلالها إنما يتعارض بشكل جوهرى حتى مع المنطق الليبرالى ، ويدل على أننا أمام مشروع امبراطورى وهيمنة جديدة. ولا يبعد عن ذلك كثيراً فرص الليبرالية عن طريق الضغوط السياسية والاقتصادية فيما سمى بمشروع " الشرق الأوسط الكبير "

ولأن الإسلام منهج كامل يتناول كل ميادين الحياة فإنه يتضمن ــ من بين ذلك ــ نظرية سياسية كاملة الأركان قادرة على بناء نظام محكم التشييد مهما تغيرت الظروف وتعاقبت الأزمنة. ولا سبيل لإعادة إحياء الأمة وتعبئة طاقاتها وإقامتها ــ من جديد ــ على محور الفاعلية فى حياة البشر إلا بإعادة الاعتبار لهذه النظرية وإعادة بناء هذا النظام وفق مستجدات العصر ومتطلبات تطور ظروف الحياة.

ومما يعطى هذه النظرية مصداقية وقوة دفع جديدة : أنه قد ثبت ــ بيقين ــ أن كل المحاولات التى جربت ولاتزال تجرب بعيداً عن دين الأمة وهويتها إن هى الا جنايات ترتكب بحق أجيال بكاملها ولا يتوقع لها من مصير افضل من مصير القرنين الماضيين ، حيث جربت كل النظريات الليبرالية والاشتراكية ، ولم يأت من ورائها غير

١- محمد البلتاجى : الجنايات وعقوباتها فى الإسلام وحقوق الإنسان ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٣ م : ص٦

الفهـــرس

المقدمة	١
الباب الأول : منهج الدراسة في أهداف السلطة السياسية ونطاق الحقوق والحريات العامة	١١
الفصل الأول : التصور المعرفي	١٢
المبحث الأول : نظرية المعرفة الإسلامية وأثرها علي الدراسات السياسية	١٤
المطلب الأول : نظرية المعرفة الإسلامية	١٥
المطلب الثاني : أثر النظرية علي الدراسات السياسية	١٩
الفرع الأول : ضرورة أن تكون المعرفة الإسلامية هي منطلق الدراسات السياسية	٢٠
الفرع الثاني : النتائج المترتبة علـــي الانطـــلاق مـــن المعرفة الإسلامية في التنظير السياسي	٣٤
المبحث الثاني : نظرية المعرفة الأوروبية وأثرها علي الدراسات السياسية	٣٧
المطلب الأول : نظرية المعرفة الأوروبية	٣٨
المطلب الثاني : أثر النظرية علي الدراسات السياسية	٤٢
الفرع الأول : النتائج المترتبة علي استخدام النظرية في الدراسات السياسية	٤٣
الفرع الثاني : مداخل التنظير السياسي التـــي أفرزتهـــا النظرية	٤٦
الفصل الثاني : التصور العام للمفاهيم المحورية للدراسة	٥١
المبحث الأول : مفهوميّ السلطة والحرية في الفقه السياسي الإسلامي	٥٢
المطلب الأول : مفهوم السلطة السياسية	٥٣
الفرع الأول : اصل نشأة السلطة السياسية	٥٤
الفرع الثاني : أساس السلطة السياسية أو مشروعيتها	٦١
المطلب الثاني : مفهوم الحرية في الفقه السياسي الإسلامي	٧١
المطلب الثالث : النظرية العامة للحقوق والواجبات	٧٨
المبحث الثاني : مفهوميّ السلطة والحرية في الفكر السياسي الليبرالي	٨٧
المطلب الأول : مفهوم السلطة السياسية	٨٨

الفرع الأول : أصل نشأة السلطة السياسية	٨٩
الفرع الثاني : أساس مشروعية السلطة السياسية	٩٥
المطلب الثاني : مفهوم الحرية	١٠٥
الفرع الأول : معني الحرية	١٠٦
الفرع الثاني : الأسس التي تستند إليها الحرية	١٠٨
المطلب الثالث : فشل الأسس النظرية لتقييد السلطة ضماناً للحريات العامة	١١٠
الفرع الأول : السلطة السياسية المطلقة	١٢٤
الفرع الثاني : محاولات تقييد السلطة السياسية	١٣٢
الفصل الثالث : الدراسات السابقة لأهداف وواجبات السلطة ونطاق الحقوق والواجبات العامة	١٤٥
المبحث الأول : الدراسات الإسلامية	١٤٦
المطلب الأول : الدراسات المنهجية	١٤٧
الفرع الأول : الدراسات التراثية أو السلفية	١٤٨
الفرع الثاني : الدراسات الحديثة أو المعاصرة	١٥٠
المطلب الثاني : الدراسات التوفيقية	١٥٨
الفرع الأول : مرحلة الانكسار الإسلامي	١٥٩
الفرع الثاني : مرحلة الصحوة الإسلامية	١٦٥
المطلب الثالث : الدراسات العلمانية	١٧٥
الفرع الأول : مرحلة مدرسة الاستشراق	١٧٦
الفرع الثاني : مرحلة اتباع مدرسة الاستشراق وتداعياتها	١٧٩
المبحث الثاني : الدراسات الليبرالية	١٨٣
المطلب الأول : الدراسات الفرنسية	١٨٤
المطلب الثاني : الدراسات الأمريكية (المدرسة السلوكية)	١٨٨
الفرع الأول : نموذج ديفيد ايسترن (التحليل النظمي)	١٩٠
الفرع الثاني : نموذج جابرائيل الموند (التحليل الوظيفي)	١٩٢
المطلب الثالث : الدراسات البريطانية	١٩٥
الفصل الرابع : مصادر الدراسة في أهداف السلطة السياسية ونطاق الحقوق والحريات العامة	١٩٩

المبحث الأول : المصادر الإسلامية	٢٠٠
المطلب الأول : مصادر التشريع	٢٠٣
الفرع الأول : مصادر التشريع الأصلية	٢٠٤
الفرع الثاني : مصادر التشريع التبعية	٢٠٦
الفرع الثالث : القواعد الفقهية الكلية	٢١٣
المطلب الثاني : المحددات العامة للنموذج السياسي الإسلامي	٢١٨
الفرع الأول : القيم السياسية	٢١٩
الفرع الثاني : الأصول الفقهية	٢٢٦
الفرع الثالث : الخبرة العملية	٢٣٣
الفرع الرابع : التراث السياسي	٢٣٦
المبحث الثاني : المصادر الليبرالية	٢٤٢
المطلب الأول : النظرية الفردية	٢٤٥
الفرع الأول : المصدر الديني	٢٤٦
الفرع الثاني : مدرسة القانون الطبيعي	٢٤٧
الفرع الثالث : مدرسة الاقتصاد الحر	٢٤٨
الفرع الرابع : نظرية العقد الاجتماعي	٢٥٠
الفرع الخامس : إعلانات الحقوق	٢٥١
المطلب الثاني : الاتجاهات الاجتماعية	٢٥٨
الفرع الأول : أوجست كونت	٢٥٩
الفرع الثاني : جون ستيوارت مل	٢٦١
الفرع الثالث : كينز	٢٦٣
الفرع الرابع : ديجي	٢٦٦
الباب الثاني : الأهداف والواجبات العقائدية للسلطة الإسلامية	٢٧١
التمهيد	
أولا : النظرية العامة لأهداف السلطة السياسية	٢٧٢
١- الرؤية الكلية لأهداف السلطة الإسلامية	٢٧٣
٢- تحقيق الاستخلاف هو جوهر هذه الأهداف	٢٧٧
٣- الدلالات السياسية لوظيفة الاستخلاف	٢٧٩

ثانياً : الأسس التي تستند إليها الأهداف العقائدية	٢٨٣
١- المضمون السياسي لعقيدة التوحيد	٢٨٣
٢- المضمون السياسي لحقوق الله تعالي	٢٨٩
٣- المضمون السياسي لمقصد حفظ الدين	٢٩٢
٤- المضمون السياسي للفروض الكفائية	٢٩٥
٥- المضمون السياسي للولاية العامة	٢٩٨
الفصل الأول : الألتزام بالدين	٣٠١
المبحث الأول : الأسس التي يستند إليها واجب التزام الدولة بالدين	٣٠٣
المبحث الثاني : مضمون الالتزام بالدين	٣٠٦
المطلب الأول : القبول بعقيدة التوحيد	٣٠٨
المطلب الثاني : العمل علي تحقيق عقيدة التوحيد	٣١٥
المبحث الثالث : قضايا معاصرة يثيرها واجب الالتزام بالدين	٢٣١
المطلب الأول : مدي إسلامية ديار العالم الإسلامي المعاصر	٣٢٢
المطلب الثاني : هل تعد الدولة الإسلامية دولة دينية بالمفهوم الأوروبي ؟	٣٢٦
المبحث الرابع : الدلالات السياسية لواجب الالتزام بالدين	٣٣٢
الفصل الثاني : تشييد المجتمع الإيماني	٣٣٥
المبحث الأول : خصائص المجتمع الإيماني	٣٣٧
المطلب الأول : مجتمع العقيدة	٣٣٨
المطلب الثاني : مجتمع المتقين	٣٤١
المطلب الثالث : المجتمع الإنساني	٣٤٥
المبحث الثاني : القيم والمبادئ التي تؤسس لمجتمع المؤمنين	٣٤٨
المطلب الأول : الأمة الواحدة	٣٤٩
المطلب الثاني : الأخوة الإيمانية	٣٥٢
المطلب الثالث : التعددية	٣٥٥
المبحث الثالث : واجبات وأهداف السلطة في إطار تشييد المجتمع الإيماني	٣٥٩
المطلب الأول : الإشراف علي إقامة فروض الكفايات	٣٦٢
المطلب الثاني : الإشراف علي إقامة فروض الأعيان	٣٦٤

المطلب الثالث : مراقبة الالتزام بأوامر الشريعة	٣٦٨
المطلب الرابع : النهي عن المنكرات داخل المجتمع	٣٦٩
المطلب الخامس : ركائز بناء المجتمع الإيماني	٣٧٠
المبحث الرابع : الدلالات السياسية لواجب تشييد المجتمع الإيماني	٣٧٥
الفصل الثالث : العمل علي حراسة الدين	٣٨٢
المبحث الأول : حراسة الدين تجاه الساعين عن هدمه	٣٨٥
المطلب الأول : حراسة الدين تجاه المنافقين	٣٨٦
المطلب الثاني : حراسة الدين تجاه المرتدين	٣٩٠
المبحث الثاني : حراسة الدين تجاه الساعين في تحريفه	٣٩٦
المطلب الأول : دور الدولة تجاه أهل البدع	٣٩٨
المطلب الثاني : نماذج من تعامل الراشدين مع المبتدعين	٤٠٥
المبحث الثالث : حراسة الدين تجاه الخارجين علي شرائعه ودولته	٤٠٧
المطلب الأول : الأساس الفقهي لقتال البغاة	٤٠٨
المطلب الثاني : شروط مقاتلة البغاة	٤١٠
المطلب الثالث : قواعد قتال البغاة ومسئوليتهم	٤١٢
المبحث الرابع : حراسة الدين والمجتمع الإيماني من العدوان الخارجي	٤١٥
المطلب الأول : الأساس الفقهي لواجب حراسة المجتمع الإيماني	٤١٦
المطلب الثاني : صور حراسة المجتمع الإيماني	٤١٨
المبحث الخامس : الدلالات السياسية لواجب حراسة الدولة للدين	٤٢٢
الفصل الرابع : بناء العلاقات الخارجية علي أساس الدعوة	٤٢٤
المبحث الأول : القيم والمبادئ السياسية التي تحكم العلاقات الخارجية في مجال أهداف الدولة العقائدية	٤٢٨
المطلب الأول : عالمية الدعوة	٤٢٩
المطلب الثاني : عموم الشريعة	٤٣١
المطلب الثالث : الوحدة الإنسانية	٤٣٢
المطلب الرابع : العدل الدولي	٤٣٤
المطلب الخامس : الفضائل الإنسانية	٤٣٧

المبحث الثاني : الدعوة هي المحدد الرئيسي لعلاقات الدولة الخارجية	٤٣٨
المبحث الثالث : رؤية الإسلام للأخر	٤٤٤
المطلب الأول : أهم جوانب رؤية الإسلام للأخر	٤٤٥
المطلب الثاني : رؤية الثقافات غير الإسلامية للأخر	٤٤٩
المبحث الرابع : أساليب وأدوات التعامل الدولي	٤٥٤
الباب الثالث : نطاق الحقوق والواجبات السياسية في المجتمع الإسلامي	٤٥٧
التمهيد	٤٦١
أولاً : الليرالية السياسية : أشكاليات وتحفظات	٤٦١
ثانياً : امكانيات وافاق الاصلاح السياسي في عالمنا العربي والإسلامي	٤٦٧
ثالثاً : الأستقبال السياسي للتيار الإسلامي هو البديل الوحيد لموجات العنف وأحد ركائز الشرعية الجديدة	٤٩٩
الفصل الأول : حقوق وواجبات تتعلق بتكوين وممارسة السلطة	٥٠٧
المبحث الأول : حقوق وواجبات تتعلق بتكوين السلطة	٥٠٩
المطلب الأول : الاختيار هو وسيلة تنصيب الولاة	٥١١
المطلب الثاني : الأمة هي صاحبة الحق في أختيار الولاة	٥١٣
المطلب الثالث : تأكيد الفقه السياسي علي رضي الأكثرية	٥١٧
المبحث الثاني : حقوق وواجبات تتعلق بممارسة السلطة	٥٢٢
المطلب الأول : حق الأفراد في المشاركة في القرارات العامة	٥٢٤
أولاً : حق مشاركة الأفراد في القرارات العامة بشكل مباشر	٥٢٥
ثانياً : حق مشاركة الأفراد في القرارات العامة بطريق النيابة	٥٢٧
المطلب الثاني : حق الأفراد في الولايات العامة	٥٢٨
الفرع الأول : حق الأفراد في الولايات العامة التي ينوبون فيها عن الإمام	٥٢٩
الفرع الثاني : حق الأفراد في الولايات العامة التي ينوبون فيها عن الأمة	٥٣٣
١- حق الأفراد في منصب الإمامة	٥٣٣
٢- حق الأفراد في تولي هيئات الشوري العليا	٥٤٤

أ- أهل الحل والعقد	٥٤٦
ب- أهل الإجتهاد	٥٥٢
الفصل الثاني : حقوق وواجبات تتعلق بالرقابة والعصيان المدني	٥٥٦
المبحث الأول : حقوق وواجبات تتعلق بالرقابة علي السلطة	٥٥٧
المطلب الأول : رقابة العلماء	٥٥٩
المطلب الثاني : رقابة الأفراد	٥٦٨
المبحث الثاني : حقوق وواجبات تتعلق بالعصيان المدني	٥٧٥
الفصل الثالث : حقوق وواجبات تتعلق بتغيير السلطة	٥٨٤
المبحث الأول : القيم والمبادئ السياسية التي يستند إليها حق الخلع	٥٨٦
المبحث الثاني : أحكام وقواعد سياسية تضبط وتقيد حق الخلع	٥٩٤
التوصيات	٦٣٦
قائمة المراجع	٦٤١
الفهرس	٦٦٢